الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلب:
فايد علاء الدين

تحت عنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي
دراسة تحليلية وصفية لحالة الجزائر
خلال الفترة 2000-2020

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. أ رابح بلعباس	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:" ولئن شكرتم لأزيدنكم "صدق الله العظيم

أحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني لما أنا عليه

وأصلي وأسلم على الحبيب المصطفى محمد خير الأنام عليه الصلاة والسلام

أتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ المشرف على عملي الدكتور الاستاذ "رابح بلعباس " لما بذله معي من وقت وجهد خلال إشرافه، ولتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد كان حاضرا معـي، في كل مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

وأشكر، كل من أعانني، في إنجاز هذا العمل العلمي سواء من قريب، أومن بعيد.

كما أقدم شكري إلى الأساتذة والأصدقاء، الذين لم يبخلوا عني بآرائهم ومساعداتهم

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطاءك.

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى ضياء قلبي ونور بصري، محمد صلوات الله وسلامه عليه.

فضاء المحبة وبحر الحنان ريحان الدنيا وبهجتها، ونور عيني: أمي الغالية حفظها الله.

الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال: أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: إخوتي، أخواتي.

المعادلة التي ترسم منحى حياتي: أصدقاء، وزملائي في الجامعة.

إلى كل الذين عرفناهم من قريب أو من بعيد.

إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
بسملة	IV
تشكر وعرفان	IV
اهداء	IV
فهرس المحتويات	IV-IV
قائمة الجداول والاشكال	VII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية للاستثمار الأجنبي المباشر	08
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	08
المطلب الثاني: خصائص واهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثالث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	11
المبحث الثاني: دوافع وأشكال ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الأول :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الثالث :الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المبحث الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له	20
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	20

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	22
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	25
خلاصة	28
الفصل الثاني علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	
تمهيد	30
المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	31
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه	31
المطلب الثاني: انواع النمو الاقتصادي	33
المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي	34
المبحث الثاني: قياس النمو الاقتصادي وعناصره والنظريات المفسرة له	37
المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي.	37
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي	38
المطلب الثالث: بعض النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	39
المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	42
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي	42
المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشرة والتشغيل (العمالة)	44
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية:	45
خلاصة	47
الفصل الثالث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي	
تمهيد	49
المبحث الأول :واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	50
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	50

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة	57
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	61
المبحث الثاني: واقع وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر	65
المطلب الأول: القطاع الصناعي قبل الثمانينات	65
المطلب الثاني: فترة الاصلاحات الاقتصادية ابتداء من 1989و برنامج الإنعاش الاقتصادي:	66
المطلب الثالث: برامج دعم النمو الاقتصادي 2000-2020	67
المبحث الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	69
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على محددات نمو الاقتصاد الوطني	69
المطلب الثاني: العراقيل التي تتواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	76
المطلب الثالث: لحلول المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	79
خلاصة	81
خاتمة	83
قائمة المراجع	89
ملخص الدراسة	95

فهرس الاشكال والجداول

1- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(**1-3**)	قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر من 1995-2000 بمليون دولار	58
(**2-3**)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر السنوي خلال الفترة (1990 – 2020).	58
(**3-3**)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015 – 2020	61
(**4-3**)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الجديدة الواردة إلى الجزائر في جانفي 2015 إلى ديسمبر 2020	63
(**5-3**)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	68
(**6-3**)	علاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	70
(**7-3**)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل خلال الفترة2008-2020)	72
(**8-3**)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2000-2020)	73
(**8-3**)	تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة	75

2- فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر السنوي خلال الفترة (1990 – 2020).	59
(2-3)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015- 2020	62
(3-3)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الجديدة الواردة إلى الجزائر في جانفي 2015 إلى ديسمبر 2020	64
(3-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	69

مقدمة

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي و بداية القرن الحادي والعشرين، وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة، ولعل من أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، تسابقها في استقطابه من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملاً منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية

فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي ا ولنمو الاقتصادي تعتبر من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية وأخذت أبعادا مختلفة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي من أبرز العناصر التي تساعد في تحقيق نمو اقتصادي ومواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية ا ولذي ساعد بشكل كبير في مواجهة المشاكل التي تفوق الاستقرار الاقتصادي، ا ولجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عملت جاهدة على الخروج من دوامة التخلف الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم. والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في

الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

أولا: إشكالية البحث

ما دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية وهي كما يلي:

- ✓ ماهي أهم آثار الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ ماهي أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ✓ ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث: لمعالجة الإشكالية المطروحة فمنا بتبني الفرضيات التالية:

- ✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر
- ✓ حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر ضعيف
- ✓ يوجد تأثير إيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثالثا: أهمية الدارسة:

تأتي أهمية هذه الدارسة انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، والى جانب التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى فعاليته في علاج المشاكل الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك كون أن الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

رابعا: أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و بالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.
- ✓ محاولة إضافة الجديد إلى للدراسات السابقة في هذا الميدان.

خامسا: حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- ✓ **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- ✓ **الإطار الزماني:** لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى 20 عاما (2000-2020)

سادسا: أسباب اختيار البحث:

يوجد هناك عدة أسباب لاختيار هذا البحث نذكر بعض منها:

- تزايد اهتمام العديد من البلدان بالاستثمار في الجزائر
- حاجة الجزائر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته.
- زيادة الاستثمار في الجزائر ستمكن من تحقيق نمو أكبر
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميول الشخصي والاهتمام بهذا الموضوع.

سابعا: الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال البحث عن واقعه ومحدداته وأثاره في الاقتصاديات الدول المضيفة، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والتفسير والنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي أشير إلى أهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنت من الاطلاع عليها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا المواضيع التي تناقش القطاع الصناعي بالجزائر:

1- **الدراسة الأولى:** سعيدي يحي: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، سنة 2007/2006.

تكمن الإشكالية في تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وما هي مقوماته وما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما أثر التحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن على تدفق هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد الوطني.

أما أهم النتائج التي توصل لها الباحث: الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز داخل البلدان الصناعية. أصبحت الدول النامية تعد مصدرا جديدا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- **الدراسة الثانية:** حمزة بن حافظ: دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر2008/1998. إشكالية الموضوع: إلى أي مدى أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تفعيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2008/1998؟ النتائج المتوصل إليها: عقبات اقتصادية وإدارية لا تزال تعيق تقدم الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك على السلطات لإسراع في إزالتها.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر بات أكثر من أي وقت مضى من أولويات اهتمام السلطات العمومية.

4- **الدراسة الثالثة:** بيرش أحمد: إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012. إشكالية الموضوع: هل هناك إمكانية لاعتماد حلول لازمة الصناعة الجزائرية في ظل التوجهات الجديدة للاقتصاد الجزائري؟

النتائج المتوصل إليها من خلال هذا الموضوع: أضحت الاستثمارات في القطاع الصناعي ابتداء من السبعينيات تعرف انتشارا واسعا في الدول النامية.

كما قد اعتمدت في هذه الدراسة على الكثير من المصادر العربية والأجنبية وأهمها الأبحاث والدراسات العالمية المنشورة بهذا الخصوص والمنشورات الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنتدى العالمي الاقتصادي وغيرها من المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى الدوريات والمنشورات المختلفة التي تنشرها المؤسسات والهيئات الوطنية والعربية المعنية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي بالجزائر.

ثامنا: منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره ملائم في تحليله لواقع هذا النوع من الاستثمارات على اقتصاد الجزائر و علاقته بالنمو الاقتصادي ، ولإتباع هذا المنهج يجب الاعتماد على مجموعة من الأدوات المستكملة في هذه الدراسة، والتي تتمثل في بعض الإحصائيات وأهم القوانين المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية لضبط الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتمدنا كذلك على بعض المؤلفات والكتب الاقتصادية وعلى مختلف الملتقيات التي تمت بين الأساتذة الجامعيين المختصين في هذا المجال بالإضافة إلى بعض الجرائد والدراسات السابقة لهذا الموضوع، بالإضافة إلى بعض مواقع شبكة الانترنيت.

تاسعا: هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول، تحدثنا في الفصل الأول عن عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر مرورا ماهية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع وأشكال ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

وقد تطرقنا في الفصل الثاني: الإطار النظري لنمو الاقتصادي من خلال المفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية ختاما بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو.

أما في الفصل الثالث فقمنا بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر وذلك من خلال التطرق الى أهم القوانين وواقع وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر وفي الأخير تناولنا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

عاشرا: صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة في تشعب الموضوع وحداثته، بالإضافة إلى عراقيل عديدة، نوضحها قصد لفت انتباه المسئولين من أجل مساعدة الباحثين والتي من أبرزها:

1- انعدام المراجع المتخصصة في الموضوع محل الدراسة.

2- النقص الكبير في المعلومات التي لها علاقة بالموضوع.

3- تضارب الإحصائيات باختلاف مصادرها، وانعدام الإحصائيات عن السنوات الأخيرة.

الفصل الأول

مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بإهتمام كبير من قبل المستثمرين في مختلف أنحاء العالم، حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية، مما أدى إلى امتداد التنافس بين الدول على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن خلال عدت تحفيزات وذلك من خلال إزالة الحوافز ا ولعراقيل التي تعيق طريقها ومنها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها.

من خلال هذا المدخل سنتطرق إلى ثلاث عناصر مقسمة على ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني :دوافع وأشكال ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

المبحث الأول: ماهية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين.

المطلب الاول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدّدت المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر منها الآتي:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)" الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة " [1]

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) "الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)." [2]

(1): OECD, third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P07.

(2): .علي عبد القادر علي، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**"، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون،2004 ، ص:04.

تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) : "الاستثمار الذي يسمح بإجراء تبادل بين السلع ا ولخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية وتنشيطها، دون أن يحل محل صادرات الدولة"[1]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر: "هو كل استثمار من خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء الهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجال طويلة الأجل " [2]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا :"هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس تحول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) والى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ولا يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصيلة التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة" [3]

- **من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه :الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين، يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع ويشترط أن تفوق حصة المستثمر الأجنبي 10 % من راس مال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبيا.**

(1): عبد الكريم كاكي، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى،2013 ، ص:20.

(2): فريد النجار، **"الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2000 ، ص:02.

(3): ماجد أحمد عطا الله،" **ادارة الاستثمار"**، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2001 ، ص :09.

المطلب الثاني: خصائص واهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- يعتبر الاستثمار مباشرا إذا كان يملك المستثمر الأجنبي 10 وما أكثر من الأسهم العادية فله الحق التصويت داخل المؤسسة وإما إذا كانت أقل من ذلك فسوف يسجل محاسبيا كاستثمار ومن ثم ليس له الحق في تسيير الشركة؛
- تتميز بانخفاض درجة التقلب إذ يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض مصاريف التجارية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته إذا قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تقف حاجز أمام صاحب المشروع؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال الأمثل لما الم يستعمله من حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على الاستثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة. (1)

الفرع الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن ايجاز أهم الأهداف التي يرجى ان تحقق من قبل المستثمرين فيما يلي:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة، التي لا يمكن للشركات تسويقها في موطنها؛

(1): بن قنة شريف، محلب فايزة، "**جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، تقسيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة يومي 28-29 أفريل 2014، ص:04.

- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمرة فيها، حيث أن أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعيا؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمارات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة المعلومات وغيرها؛ 5 الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحها من عملياتهما داخل موطنها؛
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات. [1]

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى أمثال المنح والإعانات والقروض، بكثير من المزايا سنتطرق الى أهمها في النقاط التالية:

- القدرة على خلق فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة؛
- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم مساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث تما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية؛

(1): عبد العزيز قادري،" **الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات")** ، الطبعة الاولى، دار هامة، الجزائر،2006 ، ص: 23.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر أكثر أمان وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر؛
- رفع نسبة تكوين رأس مالي (إحدى مصادر رأسمال والخبرات الإدارية وتعويض نقص المدخرات في الاقتصاد الوطني؛
- القدرة على نقل الخبرات والتدريب الكوادر فنيا وإداريا
- فتح المجال أمام الصناعات المحلية للدخول إلى الأسواق العالمية والإنتاج بالمواصفات ذات معايير عالية؛
- دعم ميزان المدفوعات؛ (1)
- رفع معدل الاستثمارات بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي وذلك في جلب المدخرات المحلية إلى الأنشطة السياسية، أو الأنشطة المكملة وارتفاع عوائد الملكية، وهذا ما يدفع إلى زيادة المدخرات؛
- تساهم التحولات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية في تمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات؛
- انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية، التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الأمامية تساهم في تطوير مؤسسات البيع، وفهم التكنولوجيا المعقدة في الصناعات العديدة. (2)

(1): يوسف سعداوي، "**تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي**"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد3 ، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان2008 ، ص:166.

(2): ماجد أحمد عطا الله، "**مرجع سبق ذكره**"، ص:101.

المبحث الثاني :دوافع وأشكال ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

نفتتح هذا المبحث بمعرفة دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ثم عرض أهم اشكاله ونختتمه بعرض شركات المتعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

ان الدول المستثمرة فيها من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي:

- لاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال وهذا أحد الأهداف الرئيسية؛
- للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛
- بالاستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج؛
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محليا.
- تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة؛
- محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها. [1]

(1): حسني علي خريوش وآخرون، "**الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، سنة 1999، ص:184.

المطلب الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أشكال تختلف باختلاف الشركات المتعددة الجنسيات والبلد المضيف، وان اختيار شكل معين يرتكز على أساس الايدولوجية السياسية والنظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد المضيف وعلى وضعية البلد وهدفه من وراء تلك الاستثمارات.

وتتلخص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: الغرض والدافع

ومن خلال دراسة دوافع ومبررات انتقال FDI يمكن تقسيم الاستثمار إلى 4 أقسام:

1- **الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية: وهو** الأكثر شيوع في الدول النامية، حيث تسعى هذه الشركات إلى الاستفادة من هذه المزايا خاصة في المواد الأولية مما يسمح بزيادة الصادرات منها.

2- **الاستثمار الباحث عن الأسواق** : تعمل الشراكات الكبرى إلى استهداف حجم السكان الكبير وخاصة في الدول النامية التي تبنت استراتيجية أحلال الواردات التي وذلك للحيلولة من النزعة الحمائية التي طبقتها من أجل حماية الصناعات الأجنبية من المنافسة الأجنبية وتفادي تكلفة النقل المرتفعة ،مما يجعل الاستثمار الأجنبي أكثر جدوى من التصدير إليها ويستفيد من الإجراءات الحمائية ،أن جلب هذا الاستثمار ينبغي توفر مجموعة أخرى مثل العمالة الماهرة والقوة الشرائية ،لقد تناقص هذا النوع من هذا الاستثمار الأجنبي نتيجة تطبيق برامج تحرير التجارة العالمية. (1)

3- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة:** يهدف المستثمر إلى البحث عن المناطق التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج، خاصة تكلفة العمل، فقد أدى ارتفاع الأجور في الدول الصناعية إلى نقل أو

(1): بن مسعود عطا الله، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–، العدد 24، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص :162.

تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم إلى البلد المضيف وخاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة

4- **الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:** يبحث المستثمر في هذا النوع من الاستثمار إلى عمليات الاندماج أو تملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك من أجل تعزيز مكانته العالمية.

ثانيا الاستثمار المرتبط بالملكية

الاستثمار المشترك يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك؛
- إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص
- إن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، لتكنولوجيا؛
- كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات، أو المعرفة التسويقية. [1]

إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك إن هذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك الأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات.

(1): بن مسعود عطا الله، "**مرجع سبق ذكره** "، ص ص 163-164.

1- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هو أهم وأبرز أشكال الاستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي، وتتميز بكبر حجم إنتاجها واحتكارها ، وهو عبارة عن قيام هذه الخيرة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثير إزاء هذا الشكل ، ويعود الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي ،والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة، ألا إن تهافت الدول النامية وخاصة دول جنوب شرق أسيا عليه لما يوفره من مزايا مثل :

- ✓ كبر حجم التدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدول المتلقية.
- ✓ ضخامة حجم المشاريع في هذه المشروعات، مما يساهم في التقليل من فاتورة الواردات وزيادة الصادرات وامتصاص جزء كبير من البطالة.
- ✓ **أما العيوب** فتتمثل من التخوف من التبعية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي. [1]

2- مشروعات أو عمليات التجميع:

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتج نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار والاستثمار المشترك أو شكل

(1): بن مسعود عطا الله، "**مرجع سبق ذكره** "، ص ص: 163-164.

التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي .

3- الاستثمار في المناطق الحرة

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة للمنطقة الحرة ،وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

4- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية

المحولة يتركز هذا النوع في مشروعات البنية التحتية في شكل عقود امتياز تتراوح ما بين 20-50 عاما مثل مشاريع محطات الكهرباء أو المطارات والطرق حيث يتم بموجب عقد الامتياز بناء المشروع ثم استغلاله لمدة متفق عليها على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى الحكومة وهذا ما يصطلح عليه مشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل (B.0.T) [1]

ثانيا: الاستثمار الذي لا يرتبط بعنصر الملكية

1- عقود الترخيص

(1): بن مسعود عطا الله، "**مرجع سبق ذكره**"، ص :164.

وبموجب هذا العقد تصرح الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي باستخدام خبرة الفنية والعلامة التجارية وكذلك براءة الاختراع مقابل عائدات يتم الاتفاق عليه سلفا.

2- التعاقد من الباطن:

تلجأ البلدان النامية في علاقاتها الاقتصادية إلى عقود المقاولة من الباطن التي تبرم بين طرف أجنبي رئيسي واحد المقاولين من الباطن المتواجدين في البلد المستقبل للاستثمار، يقوم بموجبها مقاول الباطن بإنتاج أو توريد أو تصدير قطع غيار والمكونات الأساسية الخاصة بسلعة للطرف الأخر والذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورة نهائية وبعلامتها التجارية. ويعتبر هذا الشكل من أقدم أشكال التعاون بين الشركات، بالرغم من أنه يتميز بنوع من هيمنة المؤسسة الأجنبية ويتجلى هذا الشكل في النشاطات القائمة على صناعة الأقمشة والميكانيك والعمران... الخ

3- عقود تسليم المفتاح:

هي عبارة عن اتفاق بين الشركة الأجنبية والطرف الوطني مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع استثماري إلى غاية الانتهاء منه وبداية وتشغيله عندها يتم تسليمه للطرف المحلي (الوطني) لتشغيله والإشراف عليه. [1]

ثالثا: عقود الإدارة والتسويق

هي عبارة عن اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي على مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية والتي بموجبها تقدم الشركة الأجنبية بإدارة جزء أو كل المشروع إلى أن مثل هذه العقود تتجسد في إطار نشاطات السياحة والفندقة والصحة بصورة عامة.

(1): بن مسعود عطا الله، "**مرجع سبق ذكره**"، ص :165.

المطلب الثالث :الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة وكبيرة، في دول مختلفة من العالم حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان أي هي أحد أكثر الصور شويعا، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة" (1)

تعتبر الشركة متعددة الجنسيات هي شركة مع عدد من الشركات الاجنبية التابعة لها والتي تستطيع أن توصل إنتاج الشركة الأم وتسويقه خارج حدود اية دولة في العالم ، وهذه الشركات ليست فقط شركات ضخمة باستطاعتها تسويق انتاجها في الخارج لكنها شركات صدرت حزم من راس المال والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية بهدف القيام بالإنتاج في دولة أجنبية ، وفي كثير من الحالات فإن إنتاج هذه الشركات يغطي العالم كاملا مع اختلاف في مراحل الإنتاج المتبعة في دول مختلفة والتسويق أيضا على مستوى دولي أحيانا وبيع السلع المصنعة في دولة أو دول في جميع انحاء العالم . (2)

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بعابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.

ورغم ما يثار حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جدل واسع، وغالباً ما كان ينظر إليها في الماضي بنظرة يشوبها الحذر والسلبية، لاسيما من أصحاب الفكر الماركسي، فقد أصبحت مؤخراً مصدراً من مصادر التدفقات المالية المعاصرة، الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية في الدول النامية. فلقد ارتفعت نسبة هذا الاستثمار خلال الفترة 1981 – 1997م لمجموع التدفقات المالية للدول النامية من 13% إلى 38%. وقد أخذت الدول النامية، بما فيها الدول الإسلامية، تتسابق في جذب المزيد من هذا النوع من التدفقات – بعد إدراكها لإيجابيات

(1): عبد الله السلامة، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية**", بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة، وزارة الخارجية، الرياض، ص174.

(2): جون إدلمان سبيرو، "**سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**"، ترجمة خالد قاسم، دار الكتاب الأردني، عمان 1987، ص:114.

– وذلك عن طريق منحه مختلف الامتيازات والإعفاءات، كما تكشف ذلك قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي، التي صدرت في العديد من هذه الدول في السنوات الأخيرة، كإعفاء واردات المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية، والإعفاء من الضرائب على الدخل لفترة محدودة، والتأكيد على عدم التأميم والمصادرة والحجز، وحماية منتجات المشروع من المنافسة الخارجية الضارة

فضلاً عن تسارع هذه الدول إلى الدخول في اتفاقيات دولية، ثنائية وجماعية، لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات داخل أراضيها، باعتبارها هي الضمانات الحقيقية التي تشجع تدفق رأس المال الأجنبي إليها، دون تخوفه من تغيير الاتفاقيات والضمانات المنصوص عليها في القوانين الداخلية للدولة المضيفة، التي هي في الواقع عرضة للتعديل والتغيير، أو حتى الإلغاء بإرادة الدولة المنفردة، مما يجعلها غير كافية على تبديد مخاوف المستثمر الأجنبي، من احتمال تعرض استثماره في الدولة المضيفة للمخاطر [1]

المبحث الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

يحضي الاستثمار الأجنبي المباشرة باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ القدم، فقد حاولت كل واحدة منها تفسري هذه الظاهرة منذ نشوئها الى يومنا هذا بما تراه صحيحا من وجهة نظرها، واختلفت كل واحدة عن الأخرى.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من العوامل، بعض هذه العوامل سياسية، وبعضها الآخر عوامل اقتصادية وقانونية واجتماعية، تشكل بمجملها مناخ الاستثمار في أي دولة.

(1):. رشيد العنزي، "**قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار**"، بحث مقدم لندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، 1418، ص: 253.

وتلعب العوامل والمتغيرات دورا أساسيا في قرار المستثمر الأجنبي، اذ تتميز بأنها متعددة ومتشابكة فيما بينها، فيصعب حصرها أو قياس بعضها في أغلب الأحيان، خاصة أن بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها. ومن أهم المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الآتي: [1]

المحددات الاقتصادية: إنَّ توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملا مهما من عوامل الاستثمار، ويرتبط استغلال هذه الموارد بضرورة توفر كفاءات معينة والأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة، وينبغي ان يصاحب هذه الموارد حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل الدخل الفردي، ومعدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الإنتاج. فضلا عن توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، والاتصالات، وخدمات الكهرباء فالدول التي تتوفر فيها هذه الخدمات تعتبر دول جاذبة للاستثمار.

1- المحددات السياسية: وتمثل النظام السياسي القائم في البلد، إذ يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وإنما ايضا على أساس درجة الاستقرار السياسي للبلد، اذ يوفر الاستقرار الحرية والكفالة لحقوق الإنسان لأنَّه مطلب رئيس لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، ويضم وجود أجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لإنشاء المشاريع، ومحاربة الفساد المالي والعمل بشفافية،

(1): ساهرة حسين زين الثعلبي، «**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)**"، ورقة بحثية، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، 2015، ص: 09.

بالإضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية. فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنَّها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير. (1)

2- المحددات القانونية والتشريعية: تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات وقوانين خاصة بالضرائب والجمارك بالإضافة الى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحقه في تحويل أرباحه لأي دولة، ولهذا تتنافس الدول على إصدار تشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة ومكانتها.

3- وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه: وتتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية المتأثرة بالسوق وامكانية اتساعه وخاصة المناطق التي تروج فيها السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري، فضلا عن المخاطر العديدة لشدة المنافسة خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع إذ تتطلب تكاليف هائلة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي .لذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة. (2)

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر حظي باهتمام كبير من طرف عدت علماء وباحثين اقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، سوف نتطرق في هذا المطلب أهم هذه النظريات على النحو التالي:

أولا: النظرية الكلاسيكية (3)

(1): ساهرة حسين زين الثعلبي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص:10

(2): ساهرة حسين زين الثعلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص:10.

(3): عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص :32..

يفترض الكلاسيك الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعدد في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- ميل شركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتوعدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل تكنولوجيا التي لا تتلاءم مع مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛
- إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات تنمية شاملة في هذه الدولة.

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، فضلا عن نقص المعروض من السلع فيها وأن توافر بعض عناصر القوة تجعل الشركات متعددة الجنسيات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة لهذه الشركات لها قدرة تنافسية اكبر واختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي، ومهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوافر منها في الشركات والمشروعات المحلية، ولها قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل انتاجها أقل كلفة وسعر بالمقارنة مع الشركات المحلية، فضلا عن التفوق التقني للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطورا، والاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها ا ولتي تمنح

للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية، ونتيجة للقوة التنافسية الكبيرة والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة. (1)

ثالثا: النظرية الماركسية

يرى رواد هذا الاتجاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر مثل مباراة من طرف واحد، والفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكرث مام تعطي لذلك فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط. ولقد حاول رواد هذا الاتجاه وعلى رأسهم ليننى تقديم تفسري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار، وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي ما الماركسيون الجدد أمثالSvetter Magdoff ، Barran، فريون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يكن تفسريه من خلال سعي الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية وإقصاء المنافسين لها من الأسواق هكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية (2)

رابعا: نظرية الحماية

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من

(1): سمير حنا بهنام، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990–2011)**"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 11، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص:369.

(2): ليليا بن منصور، **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ومختبر التنمية والاقتصاد، جامعة البليدة، العدد ،5،2014، ص 119.

خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي إن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها وللوصول إلى أهدافها [1]

خامسا نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن هنالك دورة لحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية، ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة ويؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحاسبات الآلية منها بشكل خاص [2]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر [3]

مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقاد الموجه له.

تتوفر لدى بعض الدول الأموال اللازمة لإقامة مشاريع عملاقة تنهض بواقع اقتصاده إلا ان عدم توفر التقنية الحديثة المتمثلة بالتكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية حالت دون تنفيذ تلك المشاريع، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر يوفر عدة مزايا كما يوجه له انتقادات وهي كالآتي:

(1): فليح حسن خلف،" **التمويل الدولي**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص :21.

(2): ليليا بن منصور، "**مرجع سبق ذكره**"، ص:120.

(3): ساهرة حسين زين الغعلبي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص:12

1. تدريب العمالة المحلية وذلك نتيجة فرص العمل المتاحة بفروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي الى اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أساليب العمل والتدريب الحديثة. لذا يقوم العاملون بتلك الشركات بنقل المهارات والمعرفة العلمية والفنية إلى الشركات المحلية عندما يعملون بها. ويؤخذ عليه انه في بعض الحالات لا يؤدي إلى دور ملحوظ في مجال اكتساب العمالة المحلية بسبب ضآلة فرص العمل التي تتيحها تلك الاستثمارات لاعتمادها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

2. قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات على شرط ميسرة في السوق المحلي، فيجعل الشركات المحلية تنتج السلع بمواصفات عالمية، مما يؤدي إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. إلا أنَّ تلك المعدات والآلات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي لا تتناسب مع ظروف البلد المضيف ذات الوفرة في العمالة غير الماهرة، فضلا عن عدم تطويع الأساليب التكنولوجية لتتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف إلا في حالات نادرة.

3. قيام المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، مما يدفع الأخيرة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها، وتزداد قدرتها على اكتساب النظم الحديثة وتطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. إلا انه قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية التي تكون منافسة لها في السوق المحلية، وبالتالي تكوين أوضاع احتكارية للشركات الأجنبية.

4. إضافة الاستثمار الأجنبي إلى تكوين الرأسمالي لاقتصاد بلد معين (البلد المضيف) وتعويض نقص المدخرات نتيجة الاستثمارات المتجددة أو إعادة استثمار عوائدها، فتسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاد البلد المضيف، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنى التحتية اللازمة لقيام اقتصاد حديث. إلا انه قد لا تُسهم الاستثمارات الأجنبية في علاج الخلل الهيكلي في القطاعات الاقتصادية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى تكوين اقتصاد مزدوج في ذلك البلد،

فيتكون اقتصاد البلد المضيف من قطاعين احدهما متقدم من الناحية التكنولوجية والمتمثل بفروع الشركات الأجنبية، والقطاع الآخر متخلف تكنولوجيا ويحتوي على الشركات المحلية، وقد توجه استثمارات هذه الشركات نحو الصناعات الاستخراجية لاستغلال الموارد الطبيعية للبلد المضيف دون تصنيع هذه الموارد في هذا البلد، مما يؤدي إلى محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية.

دعم ميزان المدفوعات في البلد المضيف، إذ تكون الآثار الدولية المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في البلد المضيف ايجابية، نظراً للزيادة الحاصلة في البلد من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية). مما يُمكّن البلد المضيف من غزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، إلا أنَّ هذه الآثار غالباً ما تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط. كالضغوط على ميزان المدفوعات للبلد المضيف نتيجة سياسة التسعير للصادرات والواردات التي تعتمد عليها الشركات الأجنبية في حالة التكامل الرأسمالي مع عدد فروعها، بالإضافة الى ان ممارسات الشركات الأجنبية بالقيام بالحد من صادرات فروعها بالبلد المضيف، فكثير من فروع تلك الشركات يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية. او لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة. وغيرها من الأسباب [1]

(1): ساهرة حسين زين الغعلبي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص:13.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات، فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، و الكفيل بتوفير مناصب الشغل و إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط دون اللجوء الى التصدير هو ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وأحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، وبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة والمصدرة له، اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، من اجل الظفر بمزاياه المتعددة، من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لقدومه

الفصل الثاني

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى معظم الدول على تحقيقه، من خلال رفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، مما جعله يحتل حيزا مهما في مختلف الدراسات الاقتصادية، و يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الدول ،وذلك لكونه يمثل النتيجة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النُّمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشراته، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين النمو الاقتصادي باعتبارها إحدى أهم وسائل التمويل.

ومن أجل الإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية**
- **المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو**

المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

حظي النمو الاقتصادي لاهتمامات العديد من الاقتصاديين في مختلف البلدان ولمنظمات الدولية ولإقليمية، فأخذ مجال كبيرة بين الدراسات الاقتصادية، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، والمحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة أفضل، باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني، والتي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف حول النمو الاقتصادي نذكر أهمها والتي تتمثل في:

يعرف سيمون كازنت – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 – النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها". (1)

يعرف النمو أيضا " النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة". (2)

النمو الاقتصادي هو: "عبارة عن زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن". (1)

(1): توفيق عباس عبد عون المسعودي، "**دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28

(2) :Amine . V. Sarkan, poverty alleviation towards sustainable développement, revue économie et management université de Tlemcen, N° 02, mars 2003, P113.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه العملية التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية في البلد نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أو تطور تقنية الإنتاج". (2)

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

لقد حدد كالدور سنه 1969 مميزات عملية النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

- الناتج الفردي ينمو بمعدل ثابت نسبيا؛
- المال المادي للفرد ينمو مع الزمن؛
- معدل عائد رأس المال هو ثابت تقريبا؛
- حصة كل من العمل ورأس المال المادي في الدخل الوطني ثابتة تقريبا؛
- معدل نمو الإنتاج الفردي يتغير بشده من بلد لأخر.

أما سيمون كزنتش فقد حدد خصائص النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة فقد قادنا للأسباب التي كانت وراء هذا النمو في النقاط الموجزة التالية:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؛
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد؛
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام .(1)

(1): سعاد صغيرو، حليمة قلمين،" **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة الجزائر من الفترة 2001 إلى 2016**، مذكرة لنيل شهادة ، ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ا ولتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة، . 2018، ص08

(2): كامل علاوي محمد الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان: الأردن، 2013، ص 09

المطلب الثاني: انواع النمو الاقتصادي

يقسم الاقتصاديين النمو الاقتصادي الى ثلاثة أنواع من: [2]

-**النمو التلقائي** : ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل الوطني الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع، ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية، أو التخطيط القومي.

-**النمو العابر** : ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها، ا ولنمو ليس له صفة الاستمرارية وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية.

-**النمو المخطط** : وهذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، ا ولنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثل النمو الطبيعي، إلا أنه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابعا ولا يملك الحركة الذاتية.

أما عن فوائد النُّمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي: [3]

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛

(1): خرخاش بشير، "**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000-2020**"، **مذكرة** مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020-2021، ص:27.

(2): عقبة جغابة، سيف الدين مهدي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018-2019، ص:18.

(3): بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية –**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2008 - 2009، ص: 10

- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- التخفيف من حدة البطالة.

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي

يعتمد النمو الاقتصادي على أربعة مصادر رئيسية، وهي كالآتي: [1]

أولا: الموارد الطبيعية

ترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ضمن أي دولة، حيث إن كثرت الأراضي والمواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو الطبيعي المحتمل حدوثه، ويعد النفط والمعادن والأراضي الزراعية من الأمثلة على الموارد الطبيعية الواجب توافرها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى في النمو الاقتصادي، لكن شرط استخدامها بكفاءة عالية وبالشكل الأمثل، حيث إن شرط توافر الموارد الطبيعية مرتبط بكفاءة استخدامها.

ثانيا: الموارد البشرية

يعد حجم الأيدي العاملة وتوافرها وجودتها من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي حكومة ففي الواقع يمكن لبلد ما زيادة

(1): مصادر النمو الاقتصادي والتنمية عن الموقع الالكتروني، **www.kok ming lee.125mb.com**، تاريخ الدخول 20-04-2022.

القوى العاملة لديه عن طريق زيادة سكانه، وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها غير كافية لضمان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وإنما نوعية القوى العاملة وما اكتسبته من دورات مهنية وتدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصه بالعمل.

ثالثا: رأس المال المادي

يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار كما يشمل الأصول المختلفة من آلات، ومصانع، ومكاتب، ومحلات تجارية، وسيارات، وغيرها؛ حيث إن تراكم رأس المال من ادخار وأصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات والتي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بحسب ما يشير له نموذج النمو هارود–دومار، ويمكن ايضاً أن يساهم تراكم رأس المال المادي من مدخرات في تمويل التعليم والتدريب؛ الأمر الذي يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات التقنية التي لها الدور البارز في زيادة القوة العاملة المنتجة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من قدرة توسيع رأس المال المادي في زيادة الانتاج إلا أنه ليس بالضرورة أن يحسن الانتاجية؛ فالإنتاجية ترتبط مع عامل التكنولوجيا وما لها من أثر كبير في تحسين إنتاجية العامل.

العامل المؤسسي: يحتاج النمو الاقتصادي في أي دولة إلى بنية تحتية ذات نوعية جيدة؛ بمعنى آخر يحتاج إلى إطار مؤسسي مالي وقانوني واجتماعي يتناسب مع التطلعات في الوصول إلى معدل نمو اقتصادي عالٍ، ويبين الآتي أهم العوامل المؤسسية المهمة لتحقيق ذلك:

1. القطاع المالي:

حيث إن النظام المالي المتطور والفعال يعد عامل جذب يستقطب ثقة المدخرين للادخار في مختلف المؤسسات المالية، وعليه يمكن إعادة ضخ هذه المدخرات في الاقتصاد مرة أخرى عن طريق النظام المالي؛

كإعطاء القروض والتسهيلات للشركات مما يساهم في نموها وازدهارها وجعلها محركا مهما لعملية النمو الاقتصادي.

2. النظام التعليمي:

تتطلب عملية النمو الاقتصادي الاستثمار في رأس المال البشري والذي يتم عن طريق التعليم وتنمية المهارات وتوسيع القدرة على جمع المعرفة والمعلومات وتحسين استخدامها، وعليه فإن التعليم والتدريب يوفر للاقتصاد العمالة المنتجة المحتملة. (1)

3. البنية التحتية:

والتي تشتمل على مختلف المرافق والخدمات الأساسية مثل شبكات الاتصالات، وشبكات النقل، وشبكات الطاقة، وغيرها، من شأنها مجتمعة أن تسرع وتسهل عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية.

4. الاستقرار السياسي:

الذي يتمثل بالبيئة السياسية المستقرة والتي لها دور كبير في استقطاب رواد الأعمال لجلب استثماراتهم(2) .

(1): مصادر النمو الاقتصادي والتنمية عن الموقع الالكتروني، **www.kok ming lee.125mb.com**، تاريخ الدخول 20-04-2022.

(2): مصادر النمو الاقتصادي والتنمية عن الموقع الالكتروني، **www.kok ming lee.125mb.com**، تاريخ الدخول 20-04-2022.

المبحث الثاني: قياس النمو الاقتصادي وعناصره والنظريات المفسرة له

المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

يمكن تلخيص عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي:[1]

1. **العمل:**

ويقصد به" مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته و**يتمثل** في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سل ع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكنه قياس حجمه بعدد العمال وعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، والجنس، ا ولتكوين بما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجه، على إنتاجية عنصر العمل ا ولمتمثلة في نسبة

الإنتاج المحقق إلى وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحقق تركيبة العمال".

2. **رأس المال:**

"مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى، و**يعتبر** سلعة تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات أخرى وينتج من تخصيص جزء من يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، أي مجمل ما لا يخص ص للاستهلاك من الدخل

(1): صليحة مقاوسي وهند جمعوني، "**نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010، ص: 14.

القومي الدخل المالي لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر.

3. التقدم التقني:

ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرف الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة ا ولتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالح فاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل . (1)

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي: (2)

أولا: معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

ثانيا: معدلات النمو بالأسعار الثابتة: لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة إثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل

---

(1): صليحة مقاوسي وهند جمعوني، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 14.

(2): **كريمة قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر "، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية** مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، **مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات**، جامعة ابي بكر بلقاي تلمسان ،2010-2011، ص ص: 38-39.

معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة إثر التضخم

مقارنة القوة الشرائية: لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى ، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار ، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ هذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة

المطلب الثالث: بعض النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

أولا: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك: [1]

يستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وغيرها، فقد ركز الفكر الكلاسيكي على النمو الطويل الأجل معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه المدرسة مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

(1): مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص:35.

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية؛
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم؛
- الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار؛
- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛
- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية.. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون. (1)

النظرية الكلاسيكية الحديثة: يقوم أساس النظرية الكلاسيكية الحديثة أسلوب التوازن الجزئي الذي أعطاه مارشال كأداة التحليل الاقتصادي، كذلك استخدام فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة ولاحتكار، كذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع ولأرباح والفائدة إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوفورات الخارجية وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية ا ولموارد الطبيعية في القرن 19 أثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه بما يلي:

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛

(1): مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص:35.

- ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف؛
- استمرار ارتفاع مع دلات الأرباح؛
- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى؛
- حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي؛
- حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي، ا ولتي تؤثر في معدل النمو تحدد بواسطة قوى ينظر بها أنها خارج مجال علم الاقتصاد؛
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي ترتكز على الأجل الطويل. [1]

النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردكينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي:

- **معدل النُّمو الفعلي**: وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
- **معدل النُّمو المرغوب: وهو** يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- **معدل النُّمو الطبيعي** : فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب

(1): عقبة جغابة، سيف الدين مهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 28.

والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو. (1)

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي

تمثل التكنولوجيا الطريقة التي يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للحصول على كمية الإنتاج المستهدفة، ويمكن من خلال التقدم التكنولوجي استخدام نفس كميات عناصر الإنتاج للوصول إلى كمية أكبر من الإنتاج، او اكتشاف منتجات جديدة في الاقتصاد القومي، وبالشكل الذي يؤدى إلى مزيد من النمو الاقتصادي. ويصاحب الاستثمار الأجنبي استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج، والناتجة عن زيادة الأنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اشار "Ghura" عام 1997 أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، وأن زيادة رأس المال الخاص (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤدى إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ككل وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي.

وهناك العديد من القنوات التي تنتقل من خلالها التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة، تأتى على رأسها:

(1): توفيق عباس عبد عون المسعودي، "**دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010. 32،31.

- الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية؛
- اتفاقيات التعاون بين الشركات المحلية ونظيراتها الأجنبية؛
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية. [1]

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر اهم تلك القنوات حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا، حيث يمكن للشركات المحلية الموجودة في الدول النامية من خلال الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر الاستفادة من التكنولوجيا الموجودة في الشركات الأجنبية عن طريق قنوات الاتصال التي تتاح لها أو تتعرف عليها من خلال المشروعات المشتركة او الهندسة العكسية باستخدام العديد من الطرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات الي الشركات المحلية ويطلق على ذلك المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

ولكن تتوقف استفادة الشركات المحلية من المؤثرات الخارجية الموجبة وكذلك نقل التكنولوجيا على العديد من العناصر منها:

مدي قدرة العاملين المحليين لدي فروع الشركات متعددة الجنسيات على التعلم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر مدي استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير مجاره لسلوك الشركات الأجنبية القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

(1): أحمد مبروك محمد خليفه وإبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، لاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي، عن الموقع: https://democraticac.de / تاريخ الاطلاع :12-05-2022.

مدي تركز الاستثمار الاجنبي المباشر في المنتجات ذات الربحية المرتفعة حيث يشجع ذلك الشركات المحلية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

اهداف الشركات متعددة الجنسيات إذ قد تسعي تلك الشركات إلى العديد من الاهداف التي تحول دون استفادة الشركات المحلية في الدولة المضيفة من المزايا المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر إذ قد تهدف تلك الشركات الي طرد المنافسين من السوق مما يعوق الشركات المحلية من الاستفادة من تلك المزايا ظروف الدول المضيفة من حيث امتلاكها لبعض المقومات الخاصة بتطبيق التكنولوجيا وكذلك مدي موائمة التكنولوجيا الحديثة لظروف الدول المضيفة.

ولكن هذه التكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجارياً خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص، كذلك قد يحفز الاستثمار المباشر الشركات الوطنية على إجراء المزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير بالشكل الذي ينمي القاعدة التكنولوجية في الدول المضيفة. [1]

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشرة والتشغيل (العمالة)

تؤدى عملية الاستثمار الدولي من وجهة نظر منظريه إلى مزيد من التشغيل والحد من ارتفاع الأسعار والتضخم فوفقا لوجهة نظر منظري الاثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة, فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدى إلى مزيد من الإنتاج القومي والتشغيل الكلى ومزيد من الاستثمار الحكومي الخارجي والقومي, مما سيؤدى إلى نمو الناتج القومي وانتقاله إلى منحنى افضل ليعكس مزيد من التشغيل وانخفاض في الأسعار وهو غاية في اسى دولة

(1): أحمد مبروك محمد خليفه و إبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، لاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية، المركز الديمقراطى العربى، عن الموقع: https://democraticac.de / تاريخ الاطلاع :12-05-2022.

نامية, ولكن حقيقة الأمر كان على عكس ذلك تماما حيث ارتفع الطلب نتيجة ازدياد الميل للاستهلاك, وخاصة استهلاك السلع المستوردة مع الأخذ في الاعتبار أن نمو العرض كان نمو وهمي نتيجة زيادة الصادرات زيادة طفيفة في مقابل زيادة كبيرة في الواردات، مع زيادة إيرادات الدولة زيادة ليست بقدر الزيادة في الإنفاق الحكومي, هذا بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك. أما زيادة التشغيل فهي زيادة وهمية نتيجة عدم فتح فرص للعمل نتيجة أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال, مما يؤدى إلى خلق فرص قليلة للعمل, بالإضافة إلى تفضيل هذه الشركات لاستخدام العمالة الأجنبية, وأخيراً فإن العمالة المحلية المستخدمة, إما أنها عمالة محلية غير ذات مهارة عالية, وبالتالي فإن اجورهم لا تكون عادة مرتفعة, او أنها قوة عاملة كانت تعمل فعلاً في القطاع المحلى.

مما سبق يتضح أن أثر هذه الشركات على خلق فرص عمل جديدة يصبح محدود جداً, بل على العكس قد يؤثر وجود الشركات متعددة الجنسية على العمالة تأثير سالب, حيث أنها تسحب من الحكومة والقطاع العام الخبرات المتخصصة, وهذا ما يمثل هجرة الكفاءات العلمية والفنية داخل الدولة. (1)

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية:

توجد علاقة وثيقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، اذ أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار الى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية علمي تأمين المستوردات من السلع والخدمات.

وعليه نفرق بين اثرين هما الأثر المباشر والاثر الغير مباشر:

(1): أحمد مبروك محمد خليفه وإبرا هيم سيد عبد اللطيف محمود، لاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي، عن الموقع: https://democraticac.de / تاريخ الاطلاع :12-05-2022.

1. الأثر المباشر.

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات التكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فأنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وابرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2. الأثر الغير المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة يصاحبها عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- نقل المهارات الإدارية الى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية.
- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

خلاصة

اختلفت وجهات النظر حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فبالرغم من صعوبات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدول المضيفة والمصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين للمهارات والخبرات.

الفصل الثالث

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد ادركت الجزائر كغيرها من دول النامية ان للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة المتوفرة لدى الجزائر للاستثمار فيها ، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تسارع إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية و التنظيمية ، وإصدار العديد من النصوص التشريعية، التي تضمن جملة من الحوافز ا ولضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ومن أجل الإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول :واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**
- **المبحث الثاني: واقع وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر**
- **المبحث الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**

المبحث الأول :واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ان الاقتصاد الجزائري لدي الكثير من المؤهلات والعوامل الإيجابية التي من خلالها يمكن المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالجزائر تحتل موقعا جغرافيا متميزاً، كما تمتلك ثروة من الموارد البشرية والطبيعية المتنوعة تأهلها لتكون قطبا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تمت معالجة مسألة الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال، وذلك عن طريق مجموعة من القوانين كانت تتلاءم مع طبيعة المرحلة، لكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت بداية التسعينات، وانفتاح الجزائر على راس مال الأجنبي والمحلي الخاص، وانتهاجها مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق والإصلاحات التي اعتمدت على كل المؤسسات الاقتصادية والمالية، تحتم عليها إيجاد الصيغة القانونية وفق المرحلة الانتقالية والتطورات العالمية التي تشهدها، لذلك كان قانون الاستثمار في الجزائر محلا لأربع مراحل:

- قانون النقد والقرض رقم 90-10؛
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بالترقية الاستثمار؛
- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار؛
- الأمر رقم06-08 المعدل والمتمم للأمر01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار. [1]

أولا: قانون النقد والقرض رقم 90-10:

(1): أسماء فازي، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام بواقي، 2011-2013، ص:106.

10"وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر. كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 % و49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز، ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا. ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة." [1]

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بالترقية الاستثمار [2]

إن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار قد جاء لينسجم مع برنامج إعادة الهيكلة، وتحقيق سياسة الانفتاح، وتكملة قانون النقد والقرض من خلال تحسين

الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات، وذلك من أجل الوصول للتنمية، ولكن الهدف الحقيقي هو الخروج من أزمة المديونية، لأن ذلك سيسمح للجزائر بأن تسطر سياسة تنموية كما سبق لها وأن فعلت في السبعينات.

ثالثا: الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار[1]

(1): لطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص: 196.

(2): كمال عليوش قربوع، "" **قانون الاستثمارات في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 16

تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي جاء من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أن التجربة العملية أكدت على بعض النقائص والقصور التي تعتريه، لاسيما أنه لم يحقق ما كان منتظرا منه.

وعموما فقد جاء هذا القانون ليحدث ويعزز الحوافز المقدمة للاستثمار، كما أنه أحدث توسعا في مفهوم الاستثمار، حيث تحدد هذا مفهوم ب :

- -اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية، وبذلك يكون هذا القانون قد فتح مجالا واسعا كي يشمل معنى الاستثمار، إقامة وإنشاء مشروعات جديدة مستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي والمساهمة في عمليات الخوصصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة هيكلة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها.

وقد تضمنت بنود القانون الجديد الكثير من الحوافز الإضافية، كما تميزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق وارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق؛
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات؛

(1): شوقي جابر، "**إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،2014-2015، ص:201.

- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، وهو يتمثل حاليا في الشباك الموحد اللامركزي المتواجد بهدف تسهيل العملية الاستثمارية؛
- خفض الرسوم الجبائية والجمركية على التجهيزات المستوردة للمشروع الاستثماري والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات المتضمنة في الاستثمار؛
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالأشغال المرتبطة بالمنشآت الأساسية التي يحتاجها انجاز المشروع؛
- ستفيد المشاريع الاستثمارية المنجزة في المناطق الأكثر حاجة إلى التنمية من امتيازات خاصة.

وبناء على هذا الأمر فقد أنشأت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار أهمها: [1]

1- المجلس الوطني للاستثمار (Cni)

يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر (01-03) فهو مكون من أكبر وصاية للدولة على الأقل ثمانية وزراء ويترأسه رئيس الحكومة وهذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين. ولقد أوكلت لهذا المجلس المهام التالية:

- اقتراح التدابير اللازمة والتي من شأنها تطوير وترقية الاستثمارات؛
- يبدي المجلس موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر؛
- دراسة طلبات الاستفادة من المزايا وذلك بعد ما يتحقق المجلس من توفر الشروط اللازمة لذلك يتم إصدار القرار المناسب (منح الامتيازات أم لا)؛

(1): شوقي جابر، "**مرجع سبق ذكره** "، ص:203.

✍ رفع التقارير الخاصة باتجاهات الاستثمار إلى مصالح الحكومة والمتعلقة بتنمية ودعم وتشجيع الاستثمار، وكذا دراسة العقبات التي تقف أمام المستثمرين واقتراح الحلول اللازمة لذلك؛

يبدي رأيه في يخص المسائل المحالة عليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمار (الوزارة المعنية مثل وزارة المالية) والخاصة بتفسير وتوضيح قوانين الاستثمار المختلفة.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi)

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار وبالاطلاع مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص المهام التالية:

✍ تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

✍ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

✍ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

✍ تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

✍ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛

✍ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

3- الشباك الموحد:

من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الواحد لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك وبنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا.

يكون ممثلو الوزارات والهيئات في الشباك الوحيد مؤهلين قانونيا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا السباك، كما توفر الوكالة في أجل أقصى 60 يوما، وبناءا على تفويض من الإدارات المعنية، الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداءا من تاريخ الإيداع القانوني للتصريح الاستثمار وطلب المزايا ' كما أن الوثائق التي تسلمها الوكالة قبل الاحتجاج بها على الإدارات المعنية.

تعيين السلطة الوصية على الوكالة، أعوان الشباك الوحيد ومستخلفيهم بقرار بناء على اقتراح الإدارة أو الهيئة التي يمثلونها، كما يجب عليهم احترام النظام الداخلي للوكالة وقواعده في الانضباط العام، حيث يستفيد أعوان الشباك الوحيد من النظام التعويضي المعمول به في الوكالة، عندما يكون هذا النظام أنفع لهما مما هو معمول به في الإدارات والهيئات التي ينتمون إليها.

يمكن المدير العام للوكالة من أجل سير الشباك الوحيد، أن يتخذ كل الإجراءات ذات الطابع العملي والتنظيمي، لاسيما الإجراءات التي تيسر للمستثمرين استيفاء إجراءات الحصول على الوثائق المطلوبة قانونا، في هذا المجال وضمن الآجال القانوني. [1]

رابعا: الأمر رقم (06/ 08) المؤرخ في 2009/07/15:

جاء هذا الأمر معدل ومتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب على قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرض الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي

([1]):المادة 22 -23 -42 – 25 – 26: **الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08**، الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في ى05 أكتوبر 1993..

خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 % في رأس المال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية. (1)

خامسا: الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009:

إن أبرز التعديلات على الأمر (03/01) والمتعلق بتطوير الاستثمار، والتعديل الذي حمله الأمر (01/09) والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة (49/51) لصالح الطرف الجزائري وتضمن هذا الأمر شروط جديدة لكل استثمار أجنبي مباشر صادر ابتداء من سنة 2009 وحددت في أربع نقاط أساسية هي كالآتي: (2)

- إجبارية الشراكة في الاستثمارات الأجنبية مع المؤسسات الجزائرية؛
- لا يحق للمؤسسات الأجنبية أن تمتلك أكثر من (49%) من حصتها داخل البلاد؛
- يجب عرض جميع مشاريع الاستثمار على المجلس الوطني للاستثمار بدل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- يفرض على المستمرين التمويل المحلي دون الخارجي أي الاتجاه إلى البنوك العمومية فقط لامتصاص فائض السيولة داخل البنوك الجزائرية.

سادسا: القانون رقم (09/16) المؤرخ في 2016/08/03:

هدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. وتنجز هذه الاستثمارات في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية. كما

(1): شوقي جابر، "**مرجع سبق ذكره** "، ص:204.

(2): الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، ص13.

تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، ومن أجل الاستفادة من المزايا المقررة، لتسجيل لدى الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار. (1)

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة

إن تطور تدفق الاستثمارات في الجزائر مرت بعدة مراحل من الاستقلال إلى يومنا هذا.

أولا: المرحلة من 1970 إلى 1994

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال إستراتيجية التنمية المخططة مركزيا، حيث كانت تظهر عدم الثقة بالنسبة للشركات الأجنبية وهو الأمر الذي أدى إلى تدفقات منخفضة، وتعكس هذه الفترة تحديدا أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات، وذلك في 1971 إثر قانون تأميم المحروقات حيث كان القطاع الوحيد الذي يهم المستثمر الأجنبي، ومنه تميزت هذه المرحلة بشبه غياب تام للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعود السبب هذا النقص في التدفق نتيجة تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية، فكان عدد المؤسسات المستثمرة في سنة 1988 ليتجاوز 13 مؤسسة وتراجع العدد في سنة 1990 إلى 12 مؤسسة. (2)

ثانيا: المرحلة من 1995إلى 2000:

عرفت هذه المرحلة تناقص للاستثمارات الأجنبية وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر أنا ذاك، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 1995-2000 حوالي 507 مليون دولار سنة 1999 و438 مليون دولار سنة 2000، وهذا ما يوضحه الجدول التالي الجدول التالي بملايين الدولارات. (3)

(1): القانون رقم (09/16) المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016، ص 18.

(2): تقرير مناخ الاستثمار:" **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**"، الكويت.2000، ص 107.

(3): بعلوج بولعيد، "**معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**"، عدد 4، ص: 78 بتصرف

الجدول رقم (3–1) قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر من 1995–2000 بمليون دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المبلغ	25	270	260	501	507	438

المصدر: بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، ص78

ثالثا: المرحلة من 2000 إلى 2020

عرفت هذه المرحلة تطور معتبر لتدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، وذلك راجع إلى الإصلاحات اقتصادية شاملة التي تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما تبع من إنعاش مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3–2): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر السنوي خلال الفترة (1990 – 2020).

(الوحدة مليون دولار)

السنة	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد (مليون دولار)	السنة	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد (مليون دولار)
2000	280,1	**2010**	2301,2
2001	1113,1	**2011**	2580,6
2002	1065,0	**2012**	1499,4
2003	637,9	**2013**	1696,9
2004	881,9	**2014**	1506,7
2005	1145,3	**2015**	-584,5
2006	1888,2	**2016**	1636,3
2007	1743,3	**2017**	1232,3

1466,1	**2018**	2631,7	**2008**
1381,9	**2019**	2753,8	**2009**
1111,2	**2020**		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن الموقع:

/https://www.dhaman.net/en

تاريخ الاطلاع: 30-04-2022

الشكل (3-1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر السنوي خلال الفترة (1990 – 2020).

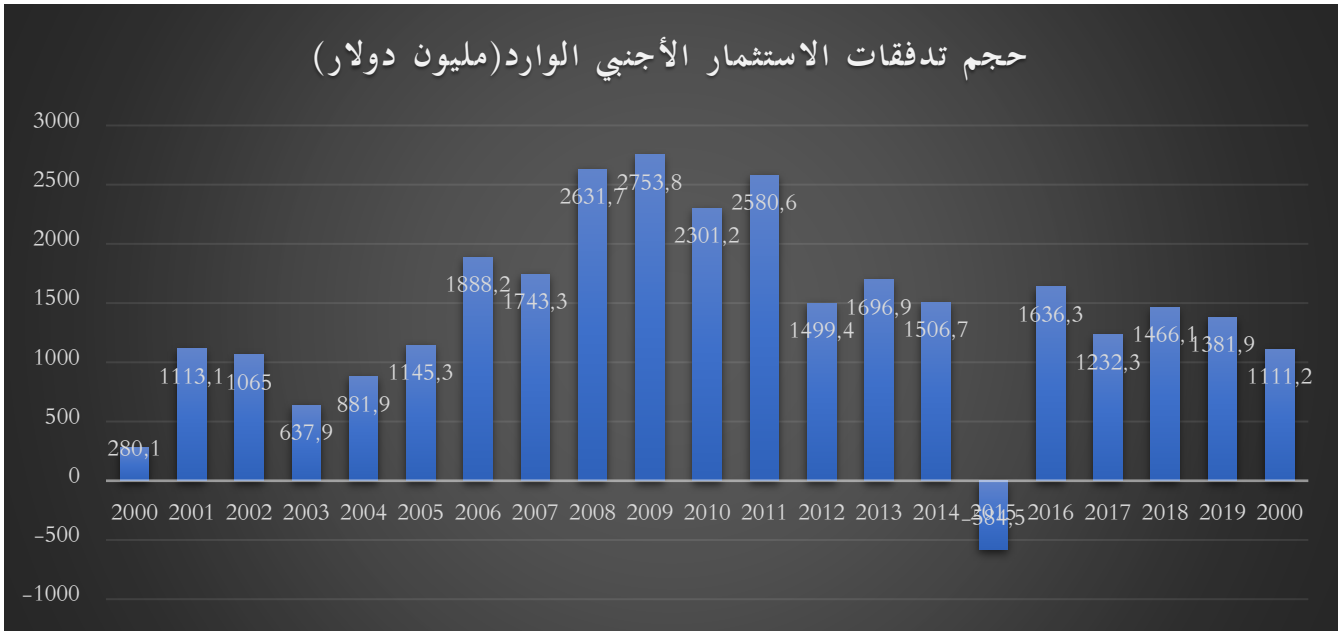

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ بالنسبة للسنوات الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2004 ارتفاع ملحوظ على مستوى الاستثمار حيث قدر حجم الاستثمار سنة 2001 ب 1113,1 مليون دولار وكذلك التدفق المحقق سنة 2002 والمقدر ب 1065 مليون دولار، لينخفض مجددا سنة 2003 حيث قدر ب 637,9 مليون دولار ليرتفع مجددا في سنة 2004 بفضل استثمارات الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية و الشركات الاتصال الأخرى ومن هذا فإننا نستنتج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة 2000 إلى غاية 2004 كانت معظمها ناتجة من قطاع الاتصالات اما بالنسبة للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009

فنلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية حيث قدر سنة 2009 ب 2753,8 مليون دولار مقارنة بسنة 2007 التي قدرت ب 1743,3 مليون دولار و ذلك كان سببه الازمة العالمية 2008 الرهن العقاري فقد كان لها تأثير عالمي على الاستثمارات الأجنبية ، و ما بين 2010 إلى غاية 2014 نلاحظ تذبذب في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد، حيث انخفض خلال سنة 2010 والذي قدر ب 2301,2 مليون دولار أي ما يدل على التأثر المتأخر لتدفق الاستثمارات الدولية المتجهة إلى الجزائر ثم تميز بارتفاع ملحوظ سنة 2011 والتي قدر ب 2580,6 مليون دولار لتعاود الانخفاض خلال سنتي 2012 و2014اما فيما يخص 2015 إلى غاية 2020 نلاحظ انخفاض كبير في مستوى الاستثمار عام 2015 حيث قدر ب (-584,5) مليون دولار وذلك راجع إلى تراجع أسعار البترول والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد واستمرار العمل بقاعدة (49/51)، مما أدى إلى خروج الاستثمارات الأجنبية من الجزائر بدلا من دخولها، أما في سنة 2016 فقد ارتفعت بقيمة 1636.3 مليون دولار وذلك راجع جزئيا إلى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي لتستمر في الارتفاع إلى غاية 2018 لتعاود الانخفاض بنسبة ضعيفة سنة 2020 بقيمة 1111,24 مليون دولار.

نلاحظ أن الجزائر حققت مستويات شبه مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً خلال الفترة و تميزت هذه الفترة بالانخفاض المستمر لتدفق الاستثمارات، وذلك راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90 %من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر سنوياً على خلفية ملف الفساد بشركة SONATRACH مما أدى انهيار التدفقات الوافدة بصورة كبيرة جدا ما بين ، و الذي يبرز تأثير التوقف أو تباطؤ نشاطات الشركة التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولاً أجنبية أو عربية، وقد يصنف بعضها ضمن المشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة

الجدول رقم (3-3): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2020

الجدول (3-3): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015 – 2020:

الأقاليم المستثمرة	المبلغ (مليون دولار)	النسبة
آسيا والمحيط الهادئ	606,1	65%
أوروبا الغربية	4,019	19%
إفريقيا	1581	8%
الشرق الأوسط	882	4%
الدول الأوروبية الناشئة	714	3%
أمريكا الشمالية	254	1%
المجموع	7463,606	100

المصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن الموقع:

https://www.dhaman.net/en/

تاريخ الاطلاع: 30-04-2022

الشكل (3-2): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020:

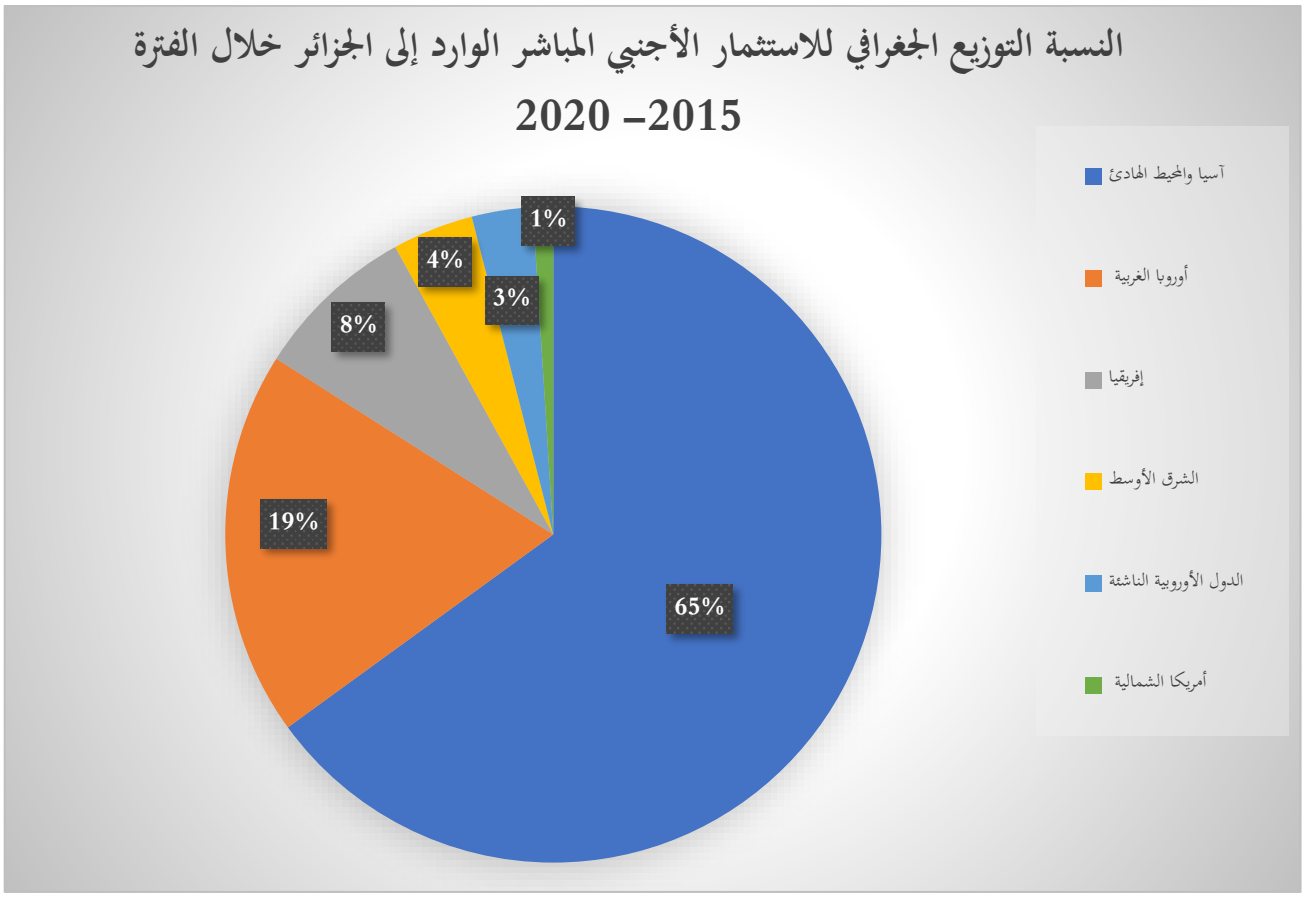

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3).

من خلال الجدول (3-3) نرى ان استثمارات دول أسيا والمحيط الهادي قد اخذت حصة الأسد من حيث قيمة المشاريع 13,606 مليون دولار، في حين احتلت دول أوروبا الغربية الصدارة بنسبة 19 % مشرع استثماري، وتتوزع أغلب مشاريع في قطاع المحروقات، ثم تأتي دول إفريقيا ثالث أهم مستثمر أجنبي في الجزائر ب 08% من إجمالي مشاريع بغلاف مالي قدره 1581 مليون دولار، فيما احتلت دول الشرق الأوسط والدول الأوروبية الناشئة وأمريكا الشمالية المراتب الأخيرة بعدد مشاريع وأغلفة مالية ضعيفة وضئيلة جدا.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2015– 2020:

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع المحروقات، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي تتمتع بها العديد من القطاعات التصنيع والمبيعات والتسوق والدعم وغيرها، يوضح الجدول والشكل البياني أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الجدول (3–4): التوزيع القطاعي للاستثمارات الجديدة الواردة إلى الجزائر في جانفي 2015 إلى ديسمبر 2020:

القطاع	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3,450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3,305	2
أعمال البناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1
المجموع	1431,638	93

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن الموقع:

https://www.dhaman.net/en/

تاريخ الاطلاع: 30–04–2022

الشكل (3-3): التوزيع القطاعي للاستثمارات الجديدة الواردة إلى الجزائر في جانفي 2015 إلى ديسمبر 2020:

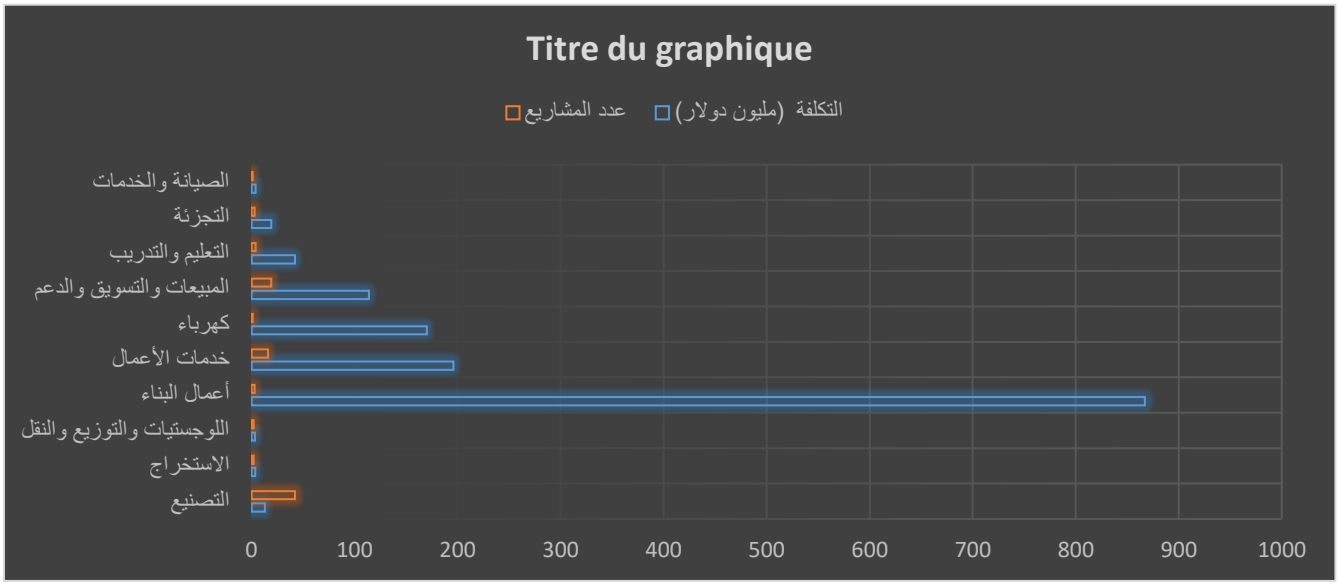

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4).

يتضح من خلال الشكل المتمثل أعلاه، أن قطاع الزراعة لا يزال مهمشاً على الرغم مما تتوفر عليه الجزائر من، وهذا راجع إلى قلة التحفيزات، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في هذا إمكانيات في هذا القطاع، مع الإشارة إلى أن أكثر القطاعات ازدهار من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة هو قطاع التصنيع، ومع ذلك فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات تعتبر دون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر للفرص الموجودة فيها

المبحث الثاني: واقع وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: القطاع الصناعي قبل الثمانينات

وهي مرحلة اتباع المخططات الرباعية، تميزت هذه المرحلة باللامركزية كمبدأ اقتصادي أساسي في توزيع الاستثمارات على الصعيد الوطني و هو ما أكده المرسوم الرئاسي رقم 74-68 بتاريخ 24 جوان 1974 في مادته السادسة (محمد بلقاسم سن بهلول، 1990)، و كان الهدف من ذلك تحقيق التوازن الجهوي من جهة و ذلك من خلال برامج استثمارية مع تطوير قدراتها الانتاجية المحلية و من جهة تحقيق مستوى أفضل للإنتاج في مختلف المناطق بالاعتماد على الاستغلال الأوسع للموارد الطبيعية و الطاقات البشرية المحلية المتوفرة، واعتبرت هذه السنوات تغير وجهة الاقتصاد الوطني من الزراعة إلى الصناعي، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع في معدلات النمو الناتجة أساسا من سياسة التصنيع و من بين أهم المشاريع الاستثمارية مصنع الحديد و الصلب في عنابة و مصنع الجرارات في قسنطينة.

شهدت هذه المخططات اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة، خاصة المحروقات نتيجة لتأميم حقول النفط والغاز وكذا المناجم سنة 1971، اضافة الى ارتفاع أسعار البترول سنة 1973، الذي انعكس بشكل كبير على تنمية صادرات المحروقات وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي وضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائر بعد ذلك أشد فتراته تأزمه نتيجة تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطيات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام، وتدهور الوضع الأمني وذلك تزامنا مع أزمة 1986. [1]

(1): زكراك مونية، " **واقع القطاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية**"، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 20 العدد 04 – ديسمبر 2019، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر،2019، ص:53.

المطلب الثاني: فترة الاصلاحات الاقتصادية ابتداء من 1989و برنامج الإنعاش الاقتصادي:

أولا: فترة الاصلاحات الاقتصادية ابتداء من 1989

دفع فشل إعادة هيكلة المؤسسات وكذا قوة الحركة النقابية الدولة إلى الإعلان عن وجوب إحداث إصلاحات اقتصادية، وهذا في الوقت الذي تدهورت فيه قدرة هذه الأخيرة على الاستيراد وطلب ديون جديدة (endettement) (Hocine BENISSAD, 1994)، تتمثل هذه الإصلاحات الاقتصادية في مجموعة إجراءات (mesures) ذات طابع كلي تهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري ديناميكي ومنتج، وهذا خلال الفترة 1986-1988 بعدما كان اقتصادا 53 مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة واقع القطاع الصناعي في الجزائر في ظل البرامج التنموية خاملا. تسعى هذه الإصلاحات من جهة أولى إلى استقلالية المؤسسات، بإدخال بعض التوضيحات في اتخاذ القرارات الاقتصادية لتحرير المؤسسة العمومية من التبعية الإدارية للدولة (Abdelhamid BRAHIMI, 1991 شهدت الفترة ما بين 1994- 1999 معدلات نمو متواضعة وذلك بسبب دخول الجزائر فترة التصحيح الهيكلي، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي الإجمالي 3,2 %، وتراجع سنة 1997 إلى 1,5% ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 ب 5,1 %، ثم ينخفض إلى 3,2 % و2,2 % سنة 1999 و2000.

كذلك عرفت هذه الفترة تراجع كبير في مداخيل الدولة، مما أدى إلى تخلي الدولة عن دعم مؤسساتها الصناعية، حيث تبنت الجزائر فكرة خصخصة مؤسساتها بعدما عجزت أغلبيتها للوصول إلى المردودية، حيث أن الأداء السيء لأغلب المؤسسات الصناعية العامة في جميع مستوياتها، كلف الدولة موارد مالية ضخمة تسببت في هدر طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق سياسة ميزت الفترة (1993-1995) بأنشائها للشركات القابضة باعتبارها شركات رؤوس أموال مشرفة على الادارة و المراقبة، و من تم تبنت الدولة ها

التوجه بصدور الأمر 95-22 بتاريخ 261995-08 و هو القانون الذي كرس فكرة خصخصة القطاع العام. (1)

ثانيا: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة2001 2004 يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار. جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي، ويبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج والمتمثلة أساسا في مكافحة الفضاء الإقليمي. ع الفقر، خلق مناصب عمل وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي.

المطلب الثالث: برامج دعم النمو الاقتصادي 2000-2020

شهدت هذه الفترة تحولات جذرية على كافة المستويات، اضافة الى تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار لا بد من الاشارة الى البرامج التنموية المتتالية اضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى 109,5 دولار سنة 2012، وعرفت أنداك الجزائر بحبوحة مالية لا مثيل لها. حيث تمثلت البرامج التنموية في أول برنامج تمثل في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بين 2000 و2004، جاء هذا البرنامج هدف اعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل لا سيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية و الفلاحية، اضافة الى اعادة الاعتبار للهياكل القاعدية و تعزيز التجهيزات الاجتماعية و الجماعية و تغطية الطلبات الاجتماعية لتشجيع تطور الموارد البشرية حيث خصص له غلاف مالي قدره 525

(1):زكراك مونية، "**مرجع سبق ذكره** "، ص:56.

مليار دج أو ما يعادل 7 مليار دولار وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية [1] كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو %	2,20	2,60	4,70	6,90	5,20	5,10	2	3	2,4	2,4	3,3
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
معدل النمو %	2,9	3,42	3,8	3,7	3,2	1,3	1,2	0,8	1,1	1,9	/

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي عن الموقع:**albankaldawli.org**

تاريخ الاطلاع: 25-05-2022

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو بدأ يرتفع من سنة 2000 بمعدل 2.20 %إلى أن يصل سنة 2003 المعدل 6.90% وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة سجلها معدل النمو وهذا نتيجة تحسن إنتاج كافة القطاعات ثم يعود إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2004 بمعدل 5.20 % إلى أن يصل سنة 2010 المعدل 3.30 % وهذا راجع إلى انخفاض مستوى النمو بالنسبة لقطاع المحروقات و في سنة 2011 بلغ حجم النمو الاقتصادي الفعلي للجزائر ب2.9 %، حيث ارتفع إلى 3.4 % سنة 2012 ثم عاود الانخفاض قدر 2.9% ، كما سجلت الفترة (2014- 2016) نموا منتظما قدر ب3.8% ،3.7 %، 3.2 % و تعتبر أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة مشيرا إلى أن نمو قطاع المحروقات قدر بنسبة 5.6% سنة 2015 بينما سنة 2014 نمو سلبيا قدر ب 0.6 % ، وتعد عوامل النمو في الفترة 2016 هي نفسها المسجلة خلال سنة 2015 هذا بفضل قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري بإضافة الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو. سجلت سنة 2018 معدل النمو 1.2 % مقابل 1.3 % في 2017 بعدما كان قانون السنة المالية

(1):زكراك مونية، "**مرجع سبق ذكره** "، ص:56.

نسبة النمو لسنة 2018 ب 4%، وفي سنة 2018 انخفض إلى الحد الأدنى إلى أن وصل 0.8 % سببه انخفاض احتياطات النقد الأجنبي وتراجع النمو لقطاع المحروقات وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل **رقم (3-3)**: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

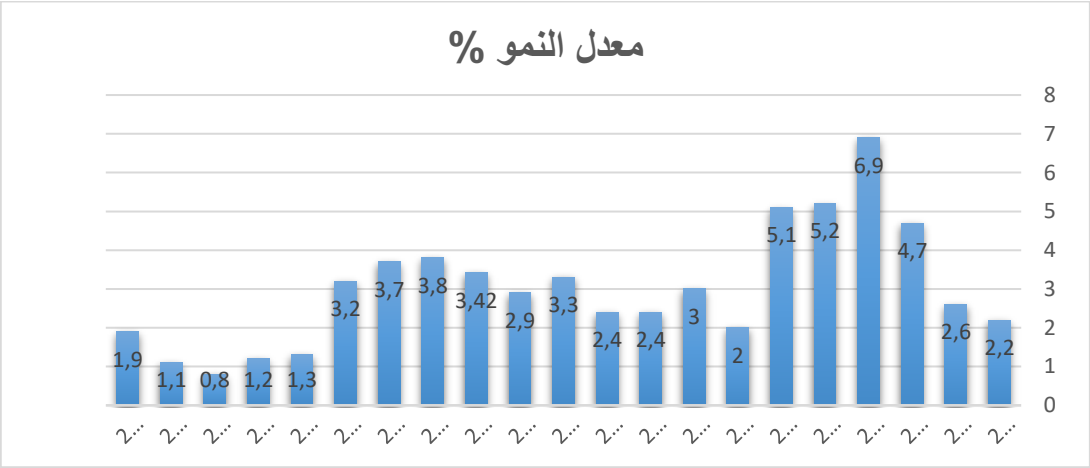

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5)

المبحث الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما لدول النامية من خلال ما يحدث من آثار على نموها الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية فيها أو تأخيرها وذلك من خلال مساهمته في التمويل، ولأجل معرفة ذلك سيتم التطرق لذلك في هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على محددات نمو الاقتصاد الوطني

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام

لإظهار أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يمكن استعراض معدلات الناتج الداخلي الخام باعتبار النمو الاقتصادي يقاس به وكذلك معدلات النمو المحققة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–6) علاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

السنوات	الناتج المحلي لإجمالي**PIB** (مليار دولار)	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي %	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي %
2000	54.79	3.80	280,1	0.5	24
2001	54.74	3	1113,1	1.9	27
2002	56.76	5.60	1065,0	0.9	31
2003	67.68	7.20	637,9	1.1	30
2004	85.33	4.30	881,9	1.6	33
2005	103.20	5.90	1145,3	1.2	32
2006	117.03	1.70	1888,2	1.5	30
2007	134.98	3.40	1743,3	1.2	34
2008	171	2.40	2631,7	1.5	37
2009	137.21	1.60	2753,8	2	47
2010	161.20	3.60	2301,2	1.4	41
2011	200.01	2.90	2580,6	1.3	38
2012	209.06	3.40	1499,4	0.7	39
2013	209.75	2.80	1696,9	0.8	43
2014	213.81	3.80	1506,7	0.7	46
2015	165.98	3.70	-584,5	0.3-	51
2016	160.03	3.20	1636,3	1	51
2017	170.10	1.30	1232,3	0.7	49

2018	174.91	1.1	1466,1	0.8	47
2019	171.77	1	1381,9	0.8	46
2020	145.01	-5.10	1111,2	0.8	43

المصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي عن الموقع:albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع: 25-05-2022

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تذبذبا خلال فترة دراستنا حيث عرفت أعلى مستوياتها سنة 2009 (2.7538مليار دولار)، وفي نفس السنة انخفض الناتج المحلي الإجمالي مسجلا معدل نمو بلغ 1.6 % وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط، قبل أن يشهد ارتفاعا سنة 2010 بمعدل نمو بلغ 3.6 %، في الوقت الذي شهدت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا. وعرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا ومعدلات ايجابية بداية من سنة 2010 حتى وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2014 بقيمة 213.81 مليار دولار، في حين عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا مسجلة معدلات نمو سلبية سنتي 2012 و2014، بعدها عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا سنتي 2015 و 2016 و 2017 و 2018 على التوالي مسجلا معدلات نمو سلبية بلغت في بنسبة 2020 5.10- % بسبب انخفاض أسعار النفط و أسباب الساسية التي مرت بها البلاد الى جانب جائحة كورونا ، في المقابل عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا في السنوات الأخيرة بعد الانخفاض الشديد الذي عرفته سنة 2015.

ومن هنا نستنتج العلاقة التي تربط بين كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام هي علاقة طردية

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالجزائر

من الأسباب التي تدفعها لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها، هي رغبتها في تأثير هذه الاستثمارات

على التشغيل لديها، هذا الأخير الذي يحتل صدارة اهتمام الدول، باعتباره إحدى المقومات الأساسية لكرامة الفرد وتوازنه الأسري، وركيزة من ركائز التنمية والاستقرار والنمو الاقتصادي، في الجدول التالي يبين مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2008-2020): [1]

الجدول رقم (3-7): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل خلال الفترة2008-2020)

السنوات	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر	عدد مناصب الشغل
2008	75	27.305
2009	32	5.872
2010	21	3.797
2011	27	2.565
2012	18	4.951
2013	16	7.298
2014	13	2.130
2016	13	3.758
2020	6	25.1

المصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي عن الموقع:albankaldawli.org
تاريخ الاطلاع: 25-05-2022

فحسب إحصائيات الجدول أعلاه، تؤكد أن ما تم استقطابه من استثمارات أجنبية مباشرة للجزائر كان لها انعكاسا إيجابيا متزايدا على مستوى العمالة من حيث فرص العمل التي تم إنشاؤها، فلقد قدر عدد الذين تم تشغيلهم في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة (2015- 2018) حوالي 91 منصب عمل لـ

(1): بن عبد العزيز سمير، " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري**"، مجلة البشائر الاقتصادية، بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، جامعة طاهري محمد، بشار،2018، ص:161.

381مشروع، حيث وفرت سنة 2008 أكبر عدد لمناصب العمل تقدر ب 27.305 منصب عمل أما باقي السنوات فقد ت راوحت ما بين 2000 و7000 منصب عمل لباقي السنوات. [1]

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكملاً ومحفزاً للاستثمار المحلي في البلد المضيف، إذ يعد إحدى دعائم النمو الاقتصادي لا سيما في البلدان النامية، وذلك من خلال رفع مساهمة الاستثمار المحلي في القيمة المضافة، كما قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي ومزاحمته في البلد المضيف بدلا من تشجيعه، إذ تحدث المزاحمة عند تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي فيترتب عن ذلك نقص المدخرات المحلية، وكذا تراجع المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية مما قد يؤدي خروج هذه الأخيرة من السوق

الجدول رقم (3–8): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة(2000–2020)

السنوات	النمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%السنوي)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت %
2000	21.2	6.30
2001	23.1	5.40
2002	25	8.40
2003	24.6	4.30
2004	24.6	8.20
2005	22.2	8.10

(1):بن عبد العزيز سمير، " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري**"، مجلة البشائر الاقتصادية، بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، جامعة طاهري محمد، بشار،2018، ص:161.

6.96	23.2	**2006**
4.91	26.3	**2007**
5.26	29.2	**2008**
5.24	38.2	**2009**
3.93	36.3	**2010**
4.07	31.7	**2011**
2.32	30.8	**2012**
2.35	34.2	**2013**
1.88	37.4	**2014**
-0.83	42.3	**2015**
2.37	43.2	**2016**
3.4	41.2	**2017**
3.10	40	**2018**
1	39	**2019**
-5	41	**2020**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي عن الموقع:albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع: 25-05-2022

من خلال الجدول اعلاه الموضح أعلاه، نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت، قد سجل أعلى نسبة له خلال الفترة المدروسة بـ 8.40% في سنة2002 رغم الارتفاع الكبير الذي عرفه الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة وهذا ما يفسر انخفاض الاستثمار المحلي، وبالتالي فإن انخفاض قيمة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، يعود لارتفاع قيمة إجمالي تكوين رأس المال بالجزائر، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل التنمية المحلية ولم يكن له أثر مزاحم للاستثمار المحلي.

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وقد ظهر أثره على الميزان التجاري بزيادة إنتاج وتصدير المحروقات، بالرغم من الارتفاع التدريجي للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال صادرات المحروقات تمثل التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر بأكثر من 95 %، إذ يتماشى هذا الأمر مع زيادة أسعار سعر برميل النفط، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8)تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة

السنوات	رصيد الميزان التجاري	سعر برميل النفط
2000	/	/
2001	/	/
2002	/	/
2003	/	/
2004	/	/
2005	/	/
2006	34.06	65.7
2007	34.24	74.8
2008	40.59	99.9
2009	7.78	62.2
2010	18.20	80.2
2011	25.96	112.9
2012	20.167	111

2013	9.88	109.5
2014	0.45	100.2
2015	-18.08	53.1
2016	-20.12	45
2017	-9.6	65
2018	-26.20	70
2019	-20.29	63.74
2020	-31.20	44.09

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي عن الموقع:albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع: 25-05-2022

من خلال الجدول المتمثل أعلاه، نلاحظ أن العلاقة الموجودة بين سعر البرميل ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، وهذا ما يفسر اعتماد الميزان التجاري على صادرات المحروقات أكثر من غيرها من الصادرات، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له بلغت 40.6 مليار دولار سنة 2008، ويعود السبب لسعر البرميل الذي وصل 99.9للبرميل ويعاود ميزان التجاري في الانخفاض ويسجل نسب سالبة في السنوات بعد 2013 ويعود سبب ذلك بانخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: العراقيل والحلول المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

أولا: العراقيل الاقتصادية:

تعدد العراقيل الاقتصادية سبب من تردد المستثمر الأجنبي في اقتحام السوق الجزائرية، وهذا التردد مبني على التخوف الكبير اتجاه هذه العراقيل التي قد تفوق في حجمها أو نتائجها، التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا

المجال، ونجد هذه العراقيل قد تعرقل سياسة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفهم، ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي: ([1])

- ✓ سوء التسيير الذي ميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي ميز كل الموانئ الجزائرية، 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب التسيير والتنظيم أو قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، إضافة إلى عامل البيروقراطية، كل هذه العامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها المبادلات التجاري؛
- ✓ الجهاز المصرفي يعاني من نقص الفعالية سواء من ناحية نقص مهنية المستخدمين أو نقص الإمكانيات المادية باستمرار عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة، إضافة على ذلك تعاني من ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، هذا ما يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار، ونجد في الجزائر أن جلب الاستثمار الأجنبي يتطلب توفير قطاع مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة سواء من ناحية الإمكانيات المادية والبشرية أو من ناحية الطرق التنظيمية التسييرية، لأن الاستثمارات الحديثة تتطلب وجود بيئة مصرفية تسهيلية تتميز بالمرونة التامة في المعاملات؛
- ✓ الجانب القانوني والتنظيمي يتسم بالغموض في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي أدى إلى تردد الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار؛

(1): رشيدة بن عرفة وسومة حمزاوي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005– 2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015– 2016، ص 57.

- ✓ قيمة العملة المحلية تدهورت وتعددت أسعارها الصرفية فينخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى، يؤدي انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار نظرا للعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمر عند تحويلها إلى الخارج؛

مما سبق عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تتم بالشكل اللازم، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة التي تحول دون التطبيق الكلي لسياسة " الباب المفتوحة " أما تدفق الاستثمار الأجنبي.

هذه العراقيل كانت سبب في تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية وغموض بعضها، إن الجزائر ورغم الطاقات والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها إلا أنها لم ترقى إلى توفير بيئة اقتصادية تغري المستثمر الأجنبي، يجب أن تتوفر البيئة على الشروط القانونية والتنظيمية وغيرها التي تساعد على عمل المستثمرين الأجانب بحرية، سواء الأمر بالإنتاج أو التصدير أو الاستيراد أو تحويل الأرباح والفوائد.

ثانيا: العراقيل السياسية:

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تامين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي

لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فوسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر لا يفكر في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها. (1)

ثالثا: لحلول المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر: (2)

تقديم بعض الحلول والاقتراحات العملية لتحسين البيئة الاستثمارية التي تتمثل فيما يلي:

1- عصرنة إطار الاستثمار: من خلال تسريع عصرنة وتحرير النظام الاقتصادي، تخفيض دور الدولة، دعم القطاع الخاص مع خلق محيط مشجع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي خلق تدفقات ثابتة من الاستثمارات بالإضافة إلى:

- المصداقية في التعامل مع المستثمرين الأجانب من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- تطوير وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية والضرورية للاستثمار في كافة مناطق وولايات الوطن بمساهمة رأس المال الوطني.

2- تحسين صورة البلد والاتصال في الخارج من خلال:

- وضع إستراتيجية تطوير الاستثمار عن طريق وكالة ANDI، عن طريق قدرتها على تطوير الاستثمارات الأجنبية من خلال قيام الوكالة بحملات تسويق دولية للتعرف بفرص الاستثمار عن طريق الهيئات الدبلوماسية الموجودة بالخارج؛

(1): كريمة قويدري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 100.

(2): عفاف صغيرو خديجة سواعدية، " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2019** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ،2020-2021، ص:69.

- وضع إستراتيجية تطوير الاتصال خاصة بأهم الإصلاحات المحققة من طرف الجزائر مع مجموعة من الأعمال الدولية.

3- وضع سياسة استثمارية ذات التأثير المسبق: من خلال:

- دعم التنسيق بين الوزارة المنتدبة للمساهمات وتطوير الاستثمار (MDPPI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛
- تدعيم مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي عن طريق ضمان تمثيلهم لدى الوكالة، من أجل الحث على التعاون والحوار فيما يتعلق باحتياجات المستثمرين وحول فرص الاستثمار المتاحة.

4- تدعيم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة PME/ PMI:

وجود قطاع خاص حركي يعتبر محدد أساسي لتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدعيم العلاقات بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الخاصة الوطنية، بالتالي يجب:

- تسهيل الإجراءات البنكية وضمان إمكانيات واسعة للحصول على القروض من طرف المتعاملين الخواص المحليين؛
- تشجيع المؤسسات عند مخططات الأعمال العمل بالوسائل التي تسهل لهم إمكانية الحصول على القروض، وضع تكوين متخصص في مجال الشراكة.

5- تثمين عنصر الموارد البشرية: من خلال:

- زيادة حجم التمويل الموجه للجامعة والبحث (البحث والتطوير)؛

- تشجيع البحث العلمي من طرف القطاع الخاص عن طريق الحوافز الجبائية؛
- تشجيع حماية وتسويق البحث العلمي عن طريق نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى المتعاملين الخواص.

خلاصة

لقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بهدف تفعيل الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال عديد الاجراءات التي مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، وبعد عرض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي والجغرافي في الجزائر إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمة الاقتصادي وفقا لاهم المؤشرات الإحصائيات تبين المجهود المبذول من طرف الحكومة الجزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

خاتمة

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا هاما لدى مجموعة الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الدولي، والتي تتشكل من المؤسسات المستثمرة والدول المضيفة، سواء متقدمة أو نامية باستراتيجيات وأهداف متباينة، كما أضحى محورا أساسيا للبحث والدراسة يوليه المفكرون من شتى المناهج الاقتصادية والاجتماعية وكل المجالات الأخرى المرتبطة به وأصحاب القرارات الاستثمارية.

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها. ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

1- نتائج اختيار الفرضيات:

يمكن إدراج مختلف نتائج بحثنا، التي تعتبر إجابات على التساؤلات الفرعية واختيار للفرضيات السابقة المطروحة في مقدمتنا في النقاط التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى و التي تنص يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث اشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج
- بالنسبة للفرضية الثانية و التي تنص ماهي أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر الاستثمار الاجنبي من أهم محددات الاستثمار الأجنبي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي سوآءا من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أومن حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والادارية وزيادة معدلات التشغيل، يحقق الاستثمار منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل للتنمية، نقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتنمية الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات

2- النتائج الدراسة:

بينت هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (2000 – 2020)، وهي الفترة التي شهدت عدة إصلاحات من أجل الوصول لتحقيق معدلات نمو ايجابية كهدف رئيسي تسعى أي دولة لتحقيقه، وتبرز أهم النتائج من الدراسة بإيجاز فيما يلي:

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها وتحددها الأمر الذي أدى إلى الكثير من المفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجيهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها وتحليلها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- أ ن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدولة المضيفة يترتب عليه نواحي ايجابية وأخرى سلبية؛
- أن دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بينت أنه متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحرقات؛
- النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية؛
- يوجد مشاكل وعوائق كبيرة تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر سواء المحلية أو الأجنبية والتي يجب تجاوزها و اول عائق في الجزائر هو عدم استقرار القوانين.

3- التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات وتتمثل في:

- ضرورة الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مورد للبلد من العملات الصعبة وضمان تحويل المعرفة والتكنولوجيا باتجاه الجزائر.
- التعريف بإمكانيات الجزائر الطبيعية والمادية والبشرية بالترويج لها خلال التظاهرات الإقليمية والدولية.
- العمل على تطبيق التحفيزات المنصوص في القوانين.
- إيجاد وسائل الدعم بالأموال يعد عاملا مهما لتطوير قطاع الصناعي، كإنشاء بنك التنمية الصناعية.
- التنويع في الاقتصاد الجزائري بين المؤسسات عامة وخاصة بالخصوص في القطاعات غير الطاقوية؛

- يجب الاهتمام أكثر بالبحث والتطوير، وذلك لما له من تأثير إيجابي في دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بهدف تعزيز النمو من خلال الاهتمام بهذا المجال؛
- يجب على الدولة تنويع مصادر النمو الاقتصادي وذلك بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة بهدف تقليل تأثير العوامل الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ الكتب:

1- جون إدلمان سبيرو، "سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة خالد قاسم، دار الكتاب الأردني، عمان 1987.

2- حسني علي خريوش وآخرون، "الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، سنة 1999.

3- عبد العزيز قادري،" الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات" (، الطبعة الاولى، دار هامة، الجزائر، 2006.

4- عبد الكريم كاكي،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

5- فريد النجار،" الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

6- فليح حسن خلف،" التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص :21.

7- كامل علاوي محمد الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان: الأردن، 2013.

8- كمال عليوش قربوع، " "قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

9- كمال عليوش قربوع، " "قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

10- لطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

11– لطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص: 196.

12– ماجد أحمد عطا لله،" ادارة الاستثمار"، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

13– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن.

14– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص:35.

❖ **المذكرات والأطروحات:**

1–أسماء فازي، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام بواقي، 2011-2013.

2–أسماء فازي، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام بواقي، 2011-2013.

3– بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2008 – 2009.

4– خرخاش بشير، "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000-2020"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2020-2021.

5– رشيدة بن عرفة وسومة حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005- 2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015- 2016.

6– رشيدة بن عرفة وسومة حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005- 2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015- 2016.

7– سعاد صغيرو، حليمة قلمين،" أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة الجزائر من الفترة 2001 إلى 2016، مذكرة لنيل شهادة، ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ا ولتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018

8– شوقي جابر، "إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،2014-2015.

9– شوقي جابر، "إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،2014-2015.

10- عفاف صغيرو خديجة سواعدية، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2019 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ،2020-2021.

11- عقبة جغابة، سيف الدين مهدي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018-2019.

12- كريمة قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

13- كريمة قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

14- كريمة قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر "، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقاي تلمسان ،2010-2011.

❖ **المجلات:**

1- بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، عدد 4

2- بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، عدد 78

3- بن عبد العزيز سمير، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، جامعة طاهري محمد، بشار،2018

4– بن عبد العزيز سمير، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، جامعة طاهري محمد، بشار،2018

5– بن عبد العزيز سمير، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، جامعة طاهري محمد، بشار،2018

6– بن عبد العزيز سمير، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، جامعة طاهري محمد، بشار،2018

7– بن مسعود عطا الله، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–، العدد 24، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

8– توفيق عباس عبد عون المسعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.

9– توفيق عباس عبد عون المسعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.

10– ركراك مونية، " واقع القطاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية"، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 20 العدد 04 – ديسمبر 2019، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر،2019

11– ركراك مونية، " واقع القطاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية"، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 20 العدد 04 – ديسمبر 2019، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر،2019

12- علي عبد القادر علي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، 2004.

13- ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ومختبر التنمية والاقتصاد، جامعة البليدة، العدد ،5،2014.

14- يوسف سعداوي،" تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 3، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2008

❖ **الملتقيات والمؤتمرات والندوات:**

1- بن قنة شريف، محلب فايزة، "جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، تقسيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة يومي 28-29 أفريل 2014.

2- رشيد العنزي، "قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار"، بحث مقدم لندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض

3- ساهرة حسين زين الثعلبي، «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)"، ورقة بحثية، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، 2015.

4- سمير حنا بهنام، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990-2011)»، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 11، جامعة الموصل، العراق.

5- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010.

6- عبد الله السلامة، "الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية", بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة، وزارة الخارجية، الرياض.

❖ **القوانين والتشريعات**

1- الشباك الوحيد المنصوص عليه في المادة 08، الفقرة الثانية، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993..

2- الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009

3- الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009.

4- القانون رقم (09/16) المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016..

5- القانون رقم (09/16) المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016.

❖ **المراجع بالغة الفرنسية**

1- OECD, third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P07.

2- Amine V Sarkan, poverty alleviation towards sustainable développement, revue économie et management université de Tlemcen, N° 02, mars 2003, P113.

❖ المواقع الالكترونية

1- **www.kok ming lee.125mb.com**

2- **https://www.dhaman.net/en /**

3- **albankaldawli.org**

ملخص الدراسة

ملخص بالغة العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2020 باعتبار ان هاته الفترة عرفت ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة واشتملت الدراسة على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما من خلال بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج الداخلي الخام، التشغيل، الاستثمار المحلي ميزان المدفوعات).

تمت دراسة في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحددة له الى جانب النظريات المفسرة له واما الفصل الثاني تمت معالجة المفاهيم الاساسية للنمو الاقتصادي و وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة تطبيقية من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وتحليل العلاقة بينهما، وقد خلصت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ، من خلال التأثير الإيجابي على الناتج الداخلي و التشغيل و ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2020).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، التشغيل، الاستثمار المحلي، ميزان المدفوعات، سعر الصرف)

English summary :

This study aimed to highlight the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period between 2000-2020, given that this period witnessed a rise in the volume of foreign direct investment. The study included various concepts related to foreign direct investment and economic growth and the relationship between them through some Macroeconomic variables (raw internal product, employment, domestic investment, balance of payments).

In the first chapter, the basic concepts of foreign direct investment and the determinants of it were studied, along with the theories that explain it. The second chapter dealt with the basic concepts of economic growth and its relationship to foreign direct investment. The third and final chapter was devoted to an applied study by analyzing the reality of foreign direct investment and economic growth in Algeria during the period 2000-2020 and an analysis of the relationship between them. The study concluded that foreign direct investment had a positive impact on economic growth, through the positive impact on the internal product, employment and balance of payments during the period (2000-2020).

Key words : foreign direct investment, economic growth, gross domestic product, employment, domestic investment, balance of payments, exchange rate)

تم بحمد الله